مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٠٩

الجمعة، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ملكي
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/307، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٦٥ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد أحمد (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أغتنم هذه السانحة لأعبر عن تهنئتنا لكم بتولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويطيب لي في البدء أن أتقدم بالشكر لوفد الولايات المتحدة على قيادة الجهود التي مكنت المجلس الموقر اليوم من اتخاذ القرار ٢٤٦٥ (٢٠١٩) الخاص بتمديد الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للأنشطة العملياتية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لمدة ستة أشهر. كما أشكر كل الدول الأعضاء في المجلس على روح التعاون والتوافق التي أبدتها حتى اعتماد القرار.

وأغتنم هذه السانحة أيضا لأجدد تأكيد التزام بلادي بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتمكينها من تنفيذ ولايتها الموكلة لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، والقرارات اللاحقة له، وعلى تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها حتى تؤدي مهامها بصورة كاملة، تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على الحدود بين البلدين. ونؤكد أن ما تضمنه القرار من شروط لاستمرار دعم القوة للآلية يمثل جوهر النقاط التي اتفق عليها السودان وجنوب السودان في اجتماع الآلية المشتركة، والتي نؤكد التزامنا الكامل بتنفيذها.

أرجو أن أجدد هنا خالص الشكر والتقدير لكافة شركائنا الذين تساهم جهودهم في تيسير عمل القوة، خاصة حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، وكل أفراد القوة. ولا يفوتنا تجديد التزام السودان بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة حتى تؤدي كافة المهام الموكلة إليها بصورة سلسة وفق ما ورد في القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أنقل إلى المجلس إيضاحات حول التطورات التي شهدتها بلادي منذ صباح الأمس، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وقبل أن أمضي قدما، أرجو أن أترحم على الشهداء الذين سقطوا خلال تلك الأحداث، والدعاء

بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين. هذه التطورات التي أفضت إلى القرارات التي اتخذها المجلس العسكري الانتقالي بعزل رئيس الجمهورية وتعطيل العمل بالدستور وحل المجلس الوطني ومجلس الولايات وحل الحكومة المركزية وحكومات الولايات وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر.

أرجو كذلك أن أؤكد في هذا الصدد أن هذه الإجراءات جاءت استجابة لرغبة جماهير الشعب السوداني التي عبرت عن رأيها وتطلعاتها بما ينسجم مع تاريخ الشعب السوداني الكريم وموروثه ونضاله. وهنا، لا بد أن أشير إلى أن المجلس العسكري الانتقالي أكد التزامه بكافة المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، وبالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والسلام والانتقال السلمي في السودان بالبناء على الإرث السياسي السوداني في تجارب الانتقال السلمي للسلطة بعد ثورتي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ ونيسان/أبريل ١٩٨٥ المجيدتين، حيث ترأس وزير الدفاع حينها المجلس العسكري الانتقالي الذي قاد عملية الانتقال السلمي من خلال حكومة مدنية.

لقد أكد المجلس العسكري الانتقالي أنه جاء استجابة لرغبة الشعب السوداني في التغيير ولحفظ أرواح المواطنين وممتلكاتهم وموارد البلاد ولم يأت ليحكم، وسيكون فقط راعيا للحكومة المدنية التي سيتم تشكيلها بالتشاور مع القوى السياسية وأصحاب المصلحة. ولن يتم إقصاء أي طرف عن العملية السياسية، بمن فيهم الحركات المسلحة. كما أكد المجلس أن تعليق العمل بالدستور الانتقالي يمكن رفعه، إضافة إلى إمكانية تقصير أمد الفترة الانتقالية، وفقا لتطورات الأوضاع على الأرض وتوافق أصحاب المصلحة.

أخيرا، أرجو أن أؤكد أن ما يحدث في السودان شأن داخلي تم ويسير بإرادة سودانية خالصة وأن الظرف الدقيق الذي يمر به السودان حاليا، والذي يهدد استقراره الآني والمستقبلي تهديدا شديدا، يجب وضعه تماما في الاعتبار، وإلا فإن التحول الديمقراطي الذي يتطلب بالضرورة وقتا يصبح مهددا. إننا لا يمكن أن نهزم التحول الديمقراطي المتدرج والذي بدأت الآن مسيرته. لا يمكن أن نهزمه باسم الديمقراطية نفسها.

وندعو في هذا الصدد شركاءنا في المجتمع الدولي لدعم عملية الانتقال السلمي الجارية في البلاد على النحو الذي يعزز مكتسبات الشعب السوداني ويؤسس للاستقرار والتنمية والرخاء وينأى بالبلاد عن ويلات العنف بما ينعكس إيجابا على السلم والأمن الإقليميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ويعرب وفد بلدنا عن سعادته واستعداده للعمل والتعاون معكم خلال فترة رئاستكم.

باسم حكومة جمهورية جنوب السودان، نرحب اليوم بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ونشعر بالامتنان لجميع من جعلوا ذلك ممكنا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والأمم المتحدة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، فضلا عن حكومة السودان، على ما أبدي من تعاون إيجابي في الوفاء بضرورة دعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وقد أحرز تقدم في المنطقة، والالتزام بمواصلة تنفيذ الولاية واضح. ونود أن نؤكد من جديد أننا، حكومة جمهورية جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان، دعمنا المجتمعات المحلية الإقليمية، وعملنا باستمرار من أجل تحقيق التطورات الإيجابية

الراهنة في المنطقة، بغية طمأنة المجتمعات المحلية في منطقة أبيي بإمكانية إيجاد حل مرض في القريب العاجل. وإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة الحدودية المشتركة واللجنة المشتركة لتعليم الحدود من المقرر أن تعقدا سلسلة من الاجتماعات في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه وتموز/يوليه. ويجب أن يضيف تجديد الولاية اليوم إلى ما تحقق حتى الآن من خلال الخطوات التي وضعتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة.

وفي الختام، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن، إذ نواصل تنفيذ المهام الراهنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.